

جواندث دامية

(حول اعانات البطالين والعاجزين)
 ما توفقت له تباعة ميسو قيون اعداد
 البطالين باعانات ودية رئيسا تجد الحكومة
 الوسائل الناجحة لاستخدام وانظافهم وفكك
 جانبها ادارة متيعة المدينة يتسلم اذونات في
 اعطاء جانب من السيد والزيت على حسب
 افراد العائلات المحتاجة للاعانة
 فقامت المشيخة بواجبها احسن قيام لو لم
 يعكر صفو هذا الاحسان الاجراءات المسقوتة
 التي قام بها اعوان المحافظة المكلفون بحفظ
 وتسيير الاسبق على غيره عند ما يتسلمون
 الاذونات .
 تلك الاجراءات التي افقت الى اخلاصهم
 بالنظام عكس ما مورسهم على خط مستقيم
 وذلك انهم تهادوا في تضييق من جلبهم
 طالعهم الى الوقوف امام الادارة المذكورة
 والذي يلاحظ ان المكلفين كلهم من اعوان
 المحافظة راكبي العجلات ولاسي كادوي
 البوليس وليس من بينهم واحد من اعوان
 المشيخة الذين كان الواجب تكليفهم بهذه
 الاموريات قبل سواهم من اعوان المحافظة الذين
 اذ يعملون البطالين والعاجزين معاملة الانقياد
 يكونون في الغالب غير عارفين بمقتضى الاحوال
 وقطاع الطريق فكل من يقف امامهم يعترضونه
 بشاة الحامي عديم الشرف الذي يكون اهلا
 للامانة والاحتقار وسوء المعاملة ولا يجني البعض
 من الاعوان ان كان تسلط عذابهم على من لا
 يستحق سوى الاكرام ولا يوافق احد على ان
 الفقير بشاة الحامي ولا على ان يعامل الجاني
 بما يعامل به مرتكب الموبقات
 ومن الحوادث التي وقعت يوم الخميس ٢٩
 متيعة المدينة ان عون المحافظة عدد ٢٩٦ كان
 يشرب بالضا ضريبا مبرحا السيد محمد بن
 لمكي بن محمد الزكار حتى احدث له جرحين
 احدهما بابصره والاخر بناديه وحتى لزمه
 الذهاب الى المستشفى وكان عين العون ثلاثة
 اعوان آخرين على ضرب المذكور بالجمع
 اما تركيا حاجبة الشأن فهي توافق على
 النظرية الرومية ولا توافق على مطلب ايكثيرا
 الذي يمس بها مباشرة . كما اعلنت تركيا
 جميع دول المؤتمر اللواتي وقعن على معاهدة
 (لوزان) بانها عازمة على تحسين الدردايل
 وساير الخلفات سواء وافق مودتر (مودترو)
 ام لم يوافق وذلك بناء على ان جميع الدول
 التي يمسها الامر وافقت مبدئيا على اللانحة
 المرملة لها من تركيا في شأن تسليح المضائق
 حسب الامور المرمية بين الدول ولم تصد
 طرق المعاهدات والتسليح مباشرة وسرى ما
 يكون في هذه المسألة الهامة
 — التونسي —

الاجازة في الاداب

اقامت حفلة عليدية ادية راقية ليحيية قديما
 الصادقة نكرما للثايب الاديب البارع السيد
 نور الدين بن محسود بنبائة نجاحه في امتحان
 اجازة الاداب بلكية بورود . وكانت الحفلة
 تحت رئاسة جناب مدير الاوقاف الشرفية
 ورئاستها المباشرة لشخ الادباء الامتاذ العربي
 الكبادي . وقد خطب فيها الادباء النبغاء
 والمحتفل به وكان المتحدث للحفلة المايد السيد
 النوي الشاخش ثابا عن جناب مدير الاوقاف
 ولتفتها الامتاذ جمال الدين ابو مينة . وقد
 شاركت فيها الجمعية « الرشيدية » بنسخة من
 قائلها .
 فنهى التاجع وترجوه له دوام التقدم والرفلاح
 — مندوب الوزير —
محاضرة ومسامرة
 زيرت يوم الخميس الماضي مدينة الكاف
 فحضرت صباحا على الساعة العاشرة المحاضرة
 القية التي قام بها السيد علي بلحاج العضو
 بالجلس الكبير ورئيس جمعية النلاحين
 ببنينا الكاف المتلفة بالحالة الفلاحية وازمتها
 واستخلص الضرائب اليومين الصربين وكيف
 كانت اجراءات الجاية مع الطلويين ومودره
 القوانين الاثيرة الصادرة في هذا الشأن
 والصريجات التي تلقاها المحاضر في هذا
 الغرض من مدير المال
 كما حضرت المسامرة التية المتلفة الواقعة
 بدمدلة الغرب بالجامع الكبير التي قام بها
 الامتاذ العلامة الشيخ السديع العزيز الباوندي
 في موضوع القرآن الحكيم بنبائة تيسر
 الطابع عامل الكاف والادارة المباشرة لتيقة
 حضرة القاضي الزكي الشيخ السيد احمد قدور
 بمقتة الموسس لهذه الدروس بالكاف وساعدا
 كل من فضيلة الشيخ القاضي السيد محمد بن
 مبروك وفضيلة الشيخ المفتي السيد الوادي عمار
 وجانب الاصولي البارع السيد محمد الاخير
 البرفادي عبيد الوكلاء بالكاف وهذا الاخير
 كلف بالمبصرة والمراقبة وتنظيم الدروس
 اما المحاضرة الصباحية فقد اشتمت على
 وصف الحالة الفلاحية باحصائيات مدهقة اذ
 قد احتوى عمل الكاف على خمسة وعشرين
 متيعة كلها مجاعة ما عدا متيختين حلالا
 لتفسير السدي سبق نشره فبجعل
 عند المشيختات الصائبة بعة عنر على ان مابة
 المتيختين كانت نسبة وغير ثابة وهذا الاحصاء
 الاخير كان نتيجة التحري الدقيق بشلوك
 الاحصاء الاول فقرسما لم يقع التروى فيه
 والتحري .
 وقد حث المحاضر الفلاحين القاديين على
 استخلاص الضرائب الدولية دون تاخير لان
 عرف المطلوب وبيله حريته يتوقفان على
 الوفاء بما عليه من المطالب الدولية ولان في
 دهمم تخفيفا على غيرهم من العاجزين عن
 الدفع والحكومة لا يمكنها مساعدة الضعف الا
 لاتبائها مزيد التقدم

وقد بلغ عدد البوامع والزوايا التي
 بها دروس الاملا الملكية التونسية ١٢٠٠
 وامله الكاف كان الواحد بعد الثاين
 وتلك البوامع والزوايا المومسة بها
 الاملاات تروغ كثيرة فتشلا بالكاف اس
 الاملا بالجامع الكبير ينسا هناك فرعان اخرين
 اسما في هذه البنية فبها ثاين اخرين
 وقرسما بلغ عدد معاهد الاملاات الماين
 وقضارى القول فانمضرو الاملاات القرائي
 الذي يقوم به هذا الامتاذ واصاره لمن اهم
 الشارح ويكون له الاثر الحسن في تهذيب
 اخلاق الصوم في العايل القروي .
 جزى الله هذا الامتاذ خيرا وكثر من
 اصاره وساعديه حلة كلام الله وتأثيرا
مائدتان للتكريم
 تقامان بدار الشيخ احمد قدور
 احصاءا قاعما عند الزوال لتكريم رئيس
 جمعية الفلاحين وصاحب المحاضرة الفلاحية
 وقد دعى اليها بعض اصحاء الجمعية
 واخرى قاعما ليل لتكريم الامتاذ الباوندي
 وجماعه وقد حضرها نحو الستين ذاتا بين
 والمثي ورئيس المجلس العائلي والحكام
 والوكلاء وامايد القوم
 فشكر الشيخ احمد قدور على عنايته برجال
 العلم والفشل وذوي المعرفة والبلد المدير
عقد مجيود
 عشية يوم الاحد جرى بجامع حموده باشا
 احتفال جند اقربان الشاب الاملي السيمحسود
 القلوطي بكريمة الاكل الامثل السيد الحاج
 الطيب ثلوف جله الله قراة مباركا مصحوبا
 بسادة الزوجين .
عريضة
مطالب الحزب الدستوري
 قرر الحزب الحر الدستوري التونسي في
 مؤتمره الوطني المتعقد في ١٢ وفي ١٣ اماية
 سنة ١٩٣٣ ما يأتي
 بعد البحث في حركة الحزب السياسية
 خلال الثلاثة عشر سنة التي مرت على تاريخ
 تاييه .
 حيث ان السياسة المبرر عنها بسياسة المشاركة
 قد اصبحت في خيبة لا مزيد عليها في هاته
 البلاد .
 وحيث ان الحالة السياسية والاقتصادية
 بتيعة العالم في وقتنا هذا وتطور العلاق
 الرابطة بين الامم الانتصارية والتعوب
 المستعرة تثيرت وضعية القضية الانتصارية
 فاعلمتها منظرا جديدا
 وحيث ان بعض الدول الانتصارية تملك
 باستعمارها الطريق الممول للتحرير .
 وحيث ان الانتصار على الانتصاري على
 المستعمرات انتعلل فبر بها الى الافلاس .
 ونظرا لما تسببه هاته الحيات . واجازا
 لرغائب الشعب فان سامورية الحزب الحر
 الدستوري التونسي تقتضي السير بالجمع
 التونسي في سبيل التحرير خضوما وقد اجمع
 ذلك من الضرورة بمكان
 لنا يعلم الحزب ان العناية التي ترمي
 اليها اصالة السياسية هي تحرير الشعب
 التونسي وتسيير البلاد التونسية ببيدينا
 قادر ميع يكون دستورنا يحافظ على الشخصية
 القرائي بالمحضرة وبيند الملكية

التونسية ويتحقق به سلطان الشعب وذلك
 بايجاد :
 (١) برلمان تونسي مركب من اعضاء
 يقع اختيارهم من طرف الشعب بحريته
 الانتخاب العام ولها البرلمان الحرية المطلقة
 في اختيار المسائل التي يريد البحث فيها
 في جلساته مع كامل القوة التشريعية
 (٢) حكومة مسئولة لدى هذا البرلمان
 (٣) التفريق بين السلطة التشريعية
 والسلطة التنفيذية والسلطة العدلية
 (٤) تسيير المدينة التونسية على كافة
 قاطني القطر التونسي
 (٥) الاعتراف بالحريات العامة لجميع
 التونسيين بدون استثناء
 (٦) جعل التعليم الابتدائي اجباريا
 بالنسبة لكافة افراد الشعب
 (٧) حماية حياة البلاد الاقتصادية
 وبصفة عامة السعي في كل ما يقتضي رفع
 الشعب التونسي من عاوية الانحطاط لئلا يندى
 الادبي الذي يخطيط فيه حتى يكون له ان
 بين الامم الرفاية التي تملك زمام نفسها
مقدمة
 ان المجلس الوطني للحزب الحر الدستوري
 التونسي الذي عقد جلسته استثنائية بمحضرة
 بوس في ١٠ جون المنصرم ١٩٣٦ وبعد ان
 اشترض اثنا ثلث الجلسة ادوار النشاط
 السياسي الذي قام به الحزب في بحر السنين
 الاخيرة ونظر في الظروف السياسية التي
 عرفت وتعرفت ذلك النشاط في مضموره
 الخارجية .
 ورضة في استعاده الحزب لنشاطه في دائرة
 مشروعة عادلة اتاية تعبير فيها الرغائب
 المشروعة التي للشعب التونسي بتحويله
 الحريات العمومية التي له الحق فيها
 وعزما على البحث بواسطة طرق سلمية
 وراء التحصيل على هذه المشروعية التي
 ينسج لبلاد برقع موطا للامداد بطلانها
 الاولى .
 (٥) تهذيب اخلاق العموم بحمل مودرية
 الناصر لا يتفق مع تخليد الاسماء او منحة
 الاقارب والامتيازات والاعانات والوظائف
 الدولية وغيرها
 (٣) التفتيش من وظائف الضال يجب
 ان يتولى لمقتهم العدلية حكما تواج وطاقتهم
 الجباية قاضي حوصيون
 (٤) اعطام مرتباف للمكلفين باستخلاص
 الاداءات مهما كانت صفتهم وابطال طريقة
 دفع اجورهم بقتل جزئي من المداخل الي
 يستخلصون
 (٥) جمع الارتداء بجميع مودره وانواعه
 وعصاف مرتبة بدون عفة ولا رسة
 (٦) احداث بملديات بالانتخاب العام
 (٧) حذف المناطق العسكرية بالحزب
 التونسي .
 (٨) تتيج القانون اساسي للمراقبين
 المدنيين الذين يجب ان قصر وظائفهم على
 الرقابة خامة وبمباشرة وظائفهم تلك بصورة
 المستعمر (بالكسر) في الوصول تدريجيا
 الى محن هذه الجنبه التي يظهر انها حاققة
 والتي لا تروق له معها المعاداة
 وحيث ان العلاق الحقة بين الاجناس
 التي تطلها مساه واحدة وتعمل للرفاقية
 العامة لا يكتف لها الدوام الا اذا ارتكزت
 على اسس قانونية لا يختلف بعضها على
 بعض وبالاخرى سائر الجنبات التي يحث
 ولا يلاحظ
 اولاً ان بيان الحزب الدستوري الواقع
 في ١٢ مابة ١٩٣٣ المدرج ببحريته العمل

التونسي ١٩٣٣ يبقى هو المنشود الذي
 لا يتبره بتبدل ولا خبير لذلك الحزب بما
 اشمل عليه من الاعراب بصورة جليلة مستمرة
 على اهم مباديه
 ثانياً - ان انصاف حكومة الواجبة
 النعية بفراسا والظروف السياسية التي
 بقيت هذا الامر تعرض على قادة الحزب
 تقديم كراس المطالب الاولية التي هي في نظر
 الفكر العام متاكدة جدا حتى يصعب بها
 الشعب التونسي في مثل هذه الاوقات الصعبة
 وينتد من ازمة اقتصادية ومن تعمور
 اجتماعي وسياسي ليس له ظير في التاريخ
 التونسي وحتى يتدرج في سبيل الرقي والسلام
في الميدان السياسي
 بقرا لكون البلاد التونسية مـ رالت
 محرومة بعد يف وخسين عدا من . . .
 الحماية من الغلات التشرية الاوليه لاور
 الذي نتج باب الحكم المطلق على مصراعيه
 ولكون القوانين والتراتب تقرر وتنسج
 بدون اية اشارة نصية مما يعطل البلاد
 بأسرها خافعة لنظام مفقود منه الان بانضمام
 ويصل بالاقتصاد ايما اختلال
 ونظرا لوجوب اعاف البلاد بمواسين
 تمكن الشعب التونسي من تحيين مسعيه
 وذلك باحترام حرياته الاناسية وكرامه
 فان المجلس الوطني للحزب الدستوري
 يطلب :
 (١) نسخ الشعب التونسي الصماتات
 المتوالية التي من ثاها ان تحفظ لمحتفقه
 في المسائل المالية (الخزانة) والتسرية
 (٢) احوالهم عن جميع المحكوم عليهم
 في القضايا السياسية
 (٣) ابطال العمل بالمعواين والادوار
 الاستثنائية
 (٤) اعاف التونسيين بحرياتهم العمومية
 (حرية الاجتماع وحرية الصحافة وحرية
 التنكر)
 (٥) تهذيب اخلاق العموم بحمل مودرية
 الناصر لا يتفق مع تخليد الاسماء او منحة
 الاقارب والامتيازات والاعانات والوظائف
 الدولية وغيرها
 (٣) التفتيش من وظائف الضال يجب
 ان يتولى لمقتهم العدلية حكما تواج وطاقتهم
 الجباية قاضي حوصيون
 (٤) اعطام مرتباف للمكلفين باستخلاص
 الاداءات مهما كانت صفتهم وابطال طريقة
 دفع اجورهم بقتل جزئي من المداخل الي
 يستخلصون
 (٥) جمع الارتداء بجميع مودره وانواعه
 وعصاف مرتبة بدون عفة ولا رسة
 (٦) احداث بملديات بالانتخاب العام
 (٧) حذف المناطق العسكرية بالحزب
 التونسي .
 (٨) تتيج القانون اساسي للمراقبين
 المدنيين الذين يجب ان قصر وظائفهم على
 الرقابة خامة وبمباشرة وظائفهم تلك بصورة
 المستعمر (بالكسر) في الوصول تدريجيا
 الى محن هذه الجنبه التي يظهر انها حاققة
 والتي لا تروق له معها المعاداة
 وحيث ان العلاق الحقة بين الاجناس
 التي تطلها مساه واحدة وتعمل للرفاقية
 العامة لا يكتف لها الدوام الا اذا ارتكزت
 على اسس قانونية لا يختلف بعضها على
 بعض وبالاخرى سائر الجنبات التي يحث
 ولا يلاحظ
 اولاً ان بيان الحزب الدستوري الواقع
 في ١٢ مابة ١٩٣٣ المدرج ببحريته العمل

جنباً يجب بهد البلاد فان المجلس الوطني
 يطلب :
 تحرير قانون اساسي يتعلق بالجنسية
 التونسية يقتضي اكساب هذه الجنسية بالمواسين
 الجادى بها العمل عاده في البلدان الاخرى
في الميدان الاداري
 بناء على ان المبادي التي ترتكز عليها
 الحماية تقترض وجود سيادتين تونسية
 وقروانية بدون ان تعدى الواحد على
 الاخرى .
 وحيث ان مصالح . الادارة التونسية .
 والموسعة حديثا يجب ان تعتبر خرفا مريخا
 لتلك المبادي اذ يجمع متوقف واحد
 قروناوي تحت سلطه ومطائف التنفيذ
 والرقابة بأسرها (الاعمال والمراقبات المدنية
 والامن العام) وحيث ان استبقاء هذه الادارة
 يكفب القطاع عية المستعمر (بالكسر)
 في السير بنظام الحماية الى الانتماع
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اجريت تجربة تعريب
 السلط وذلك بتعيين حاكم ناحية بها التي
 فان المجلس الوطني يطلب حذف هذه
 المصالح وبلاصلا ان نفوذ العامل الذي يبد
 السلطات الادارية والعدلية والمالية يحدث
 اشياء في اوساط الدين هم لظهره
 وان المطالب قد قصت بصفة محسوبة في
 عمل جبرية حيث اج